أمارابك: *مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا* www.amarabac.com
المجلد السادس، العدد السابع عشر (2015). ص ص 103-120

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي

خالد عبد العزيز حسن محمد*

الملخص: تناولت الدراسة تطور مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي في النظريات الاقتصادية كواحدة من السياسات الاقتصادية التي تعمل علي إعادة هيكلة الاقتصاديات الضعيفة و ارتباطها ببرامج التثبيت والتكيف الهيكلي والتي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، كذلك تشير الدراسة إلي الظروف الاقتصادية التي تطبق فيها هذه السياسة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي خاصة في الدول النامية و الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال تطبيق هذه السياسة. وتناولت الدراسة إجراءات وأدوات سياسة التحرير الاقتصادي لإ عادة هيكلة الاقتصاد والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها، وتأتي أهمية هذه الدراسة لتناولها أحد أهم جوانب برامج الإصلاح الاقتصادي وهي التحرير والتحول إلي اقتصاد السوق وإفرازات هذا التحول علي الاقتصاد والمجتمع وكيفية معالجة الآثار المترتبة علي تطبيق مفهوم الاقتصاد الحر. وتمثلت مشكلة الدراسة في ما هو مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي؟ وكيف تطور عبر الزمن؟ وماهية أهم السياسات والبرامج المرتبطة بهذه السياسة ؟وكيف تطبق وفي أي ظروف اقتصادية معينة يمكن تطبيقها. وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي في وصف الظاهرة وتعريفها والمنهج التاريخي لمعرفة تطور الظاهرة. وقد توصل الباحث إلي أن تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي تؤدي إلي انتشار الفقر بين شرائح المجتمع وزيادة نسبة العاطلين عن العمل نسبه إلي تنفيذ سياسة الخصخصة و إلي تكريس مفهوم التبعية إلي الخارج وحلول رأس المال الأجنبي محل رأس المال الوطني. ويجب علي الدول وضع عدد من السياسات لمواجه اثار تطبيق هذه السياسة، منها إفساح المجال للقطاع الخاص وتكتفي الدولة بدور المراقب والموجه للاقتصاد مع التأكيد علي دورها في الإنفاق العام في مجالات الصحة والتعليم والدفاع والأمن والذي يشكل القاعدة الأساسية للنشاط الاقتصادي ومحركا للقطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: سياسة التحرير الاقتصادي، التثبيت الهيكلي ,الدول النامية، الفقر.

Economic and Social Effects for the Policy of Economic Freedom

Khalid A. Mohammed

The study examined the evolution of the concept of economic freedom in the economic theories as one of the economic policies that works to restructure weak economies, and how it relates to programs of stabilization and structural adjustment, adopted by the IMF and the World Bank. It also points to the economic circumstances in which this policy is applied in the context of economic reform programs, especially for developing countries and goals that can be achieved through the application of this policy. It examined the procedures and tools used by the policy of economic freedom to restructure the economy, and the arising social and economic impacts. It covered one of the most important aspects of economic reform programs and that's its freedom and transformation to a free market economy and the discharge of this on the economy and society, and how to address the implications of applying the concept of a free economy. The study represented a problem in what is the concept of economic freedom policy and how it has evolved over time and what are the most important policies and programs associated with this policy and how it applies in any particular economic conditions. The researcher followed in this study, the descriptive approach to describe the phenomenon and its definition and historical approach to see the evolution of it. He found that the application of economic freedom policy leads to the widespread poverty among segments of society and increase the proportion of the unemployed attributed to the implementation of the privatization policy, and to devote the notion of dependency and replacement of foreign capital instead of national capital. States must pursue the policies to face the effects of the application of this policy, which allow the private sector to play its role. State should only be an observer and director for economy, emphasizing on spending money on health, education, defense and security areas, which is the basis for the economic activity of the private sector.

Keywords: economic freedom, stabilization and structural, developing countries, poverty.

* أستاذ الاقتصاد المساعد، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، khald_aziz32@yahoo.com

مقدمة:
تعتبر سياسة تحرير الاقتصاد واحدة من السياسات الاقتصادية الكلية والتي تستهدف إصلاح الاقتصاد والتوجه نحو اقتصاد السوق وتقليص الدور الحكومي في الاقتصاد، وهي امتداد للبرامج التي يقرها ويتبناها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تجاهـ اقتصاديات الدول النامية بهدف إجراء إصلاحات علي اقتصادها. وتحسين أداء النشاط الاقتصادي إلا أنها في نفس الوقت قد تفرز أثاراً غير مرغوب فيها.
وقد كان لتطبيق هذه السياسة علي الدول النامية أثار اقتصادية واجتماعية علي هذه الدول وقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي ومدي ارتباطها ببرامج مؤسسات التمويل الدولية والتي تفرضها مقابل تقديم المعونات والقروض لهذه الدول النامية ومدي استجابة اقتصادات الدول النامية لهذه البرامج ومعرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق هذه البرامج علي الدول النامية وإمكانية تخفيض الآثار السلبية.

الهدف من الدراسة:
تكمن أهداف هذه الدراسة في التعرف علي مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي في الأنظمة الاقتصادية وتطوره عبر التاريخ الاقتصادي ومدي ملاءمته للتطبيق علي اقتصاديات الدول النامية والتعرف علي الآثار الإيجابية والسلبية لهذه السياسة ومعرفة ماهية إجراءات هذه السياسة ودورها في تحسين اقتصاديات الدول النامية.

أهمية الدراسة:
وتأتي أهمية هذه الدراسة كونها تتناول أحد أهم جوانب برامج الإصلاح الاقتصادي وهي التحرير والتحول إلي اقتصاد السوق الحر وإفرازات هذا التحول علي الاقتصاد والمجتمع وكيفية معالجة الآثار المترتبة علي تطبيق مفهوم الاقتصاد الحر في الدول النامية.

مشكلة الدراسة:
تتبع مشكلة الدراسة في مقدار المنافع والأعباء المترتبة علي تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي علي الدول النامية سواء كانت إيجابية أو سلبية وتمثلت مشكلة الدراسة في ما مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي وكيف تطور عبر الزمن وماهي أهم السياسات والبرامج المرتبطة بهذه السياسة وكيف تطبق وفي أي ظروف اقتصادية معينة يمكن تطبيقها وماهية الآثار الناتجة عن تطبيقها.

فرضية الدراسة:
تنطلق هذه الدراسة من فرضيه أن هناك علاقة قوية بين معدل النمو الاقتصادي للدول النامية وتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وأن هناك ارتباطاً بين برامج مؤسسات التمويل وسياسة التحرير الاقتصادي و إن توفر البيئة الاقتصادية والقانونية والمالية تعتبر شرطا ضروريا لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي

منهجية الدراسة:
اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي في وصف الظاهرة موضوع النقاش وتعريفها والمنهج التاريخي لمعرفة تطور الظاهرة.

نشأة سياسة التحرير الاقتصادي:
التحرير الاقتصادي نشأ كنتاج طبيعي لتطور الفكر الليبرالي الذي تمتد جذوره الاقتصادية والدينية والسياسية إلى نهاية العصور الوسطى المظلمة في أوربا، ففي القرن الخامس عشر بدأ

النظام الإقطاعي " نظام المزارع المُستأجر" التابع اقتصادياً وسياسياً للإقطاعي صاحب الأرض، ليسود نظام للتعاقد بين المُخدم والعامل القائم على حرية التعاقد ولو في غير تكافؤ في القوة التفاوضية بين الطرفين في وقت كان فيه المُخدم يجمع بين القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي والعمال كانوا بلا تنظيمات مشروعة تدافع عن حقوقهم[1].

وفي القرن السادس عشر انشق البروتستانت بقيادة " لوثر وكالفن" عن الكنيسة الكاثوليكية وكانت أهم مبادئه بأن يكون ضمير الفرد هو هاديه ولو تعارض ذلك مع تعاليم البابا، وجاء عصر التنوير في القرن السابع عشر وفيه أصبح العقل والحرية الفردية والمصلحة الذاتية هما المحرك والمفجر الطبيعي للطاقات البشرية[2].

وقد تجسد مبدأ الحرية الاقتصادية في فكر المدرسة الكلاسيكية، والذي تم تطبيقه في الثورة الصناعية التي ظهرت في القرن الثامن عشر في أوربا بمخترعاتها وعلاقات إنتاجها القائمة على الصلة الطوعية بين الرأسمالي الصناعي والعامل الأجير في ظل حياد كامل للدولة[3].

كل هذه التطورات أدت إلى ظهور النظام الاقتصادي الرأسمالي على أيدي عدد من المفكرين الاقتصاديين وقد تميز هذا النظام بعدد من الخصائص والسمات نوجزها في الإتي:

- الملكية الخاصة لأهم السلع الرأسمالية وعناصر الإنتاج.
- نظام السوق الذي يسمح بحساب النفقات والأسعار بصورة عقلانية.
- دافع الربح في النشاطات الاقتصادية.
- الحرية الاقتصادية والتي تقتضي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في حدود وضعها للإطار العام Frame work اللازم للنظام الاقتصادي[4].

إنَّ فكرة القانون الطبيعي والحرية التي يمليها النظام الطبيعي لتطلق قدرات الإنسان الفرد الرشيد في العمل والخلق والإبداع دون قيود، هي من المبادئ الأصيلة للنظام الرأسمالي فالفرد يسعى لتحقيق نفعه الخاص، ومصلحة المجتمع هي مجموع المصالح الشخصية للأفراد والتي سيتكفل النظام الطبيعي في التنسيق بينها من خلال ما يعرف بـ"اليد الخفية" بالتالي جاءت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج متسقة مع مبدأ الحرية الاقتصادية[5].

وقد قام الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كما أسسه(آدم سميث) و(ريكاردو) ومعاصروهم على مبدأ رشد الإنسان ودرايته بمصلحته أكثر من أي جهة أخرى وبدون وصاية من أحد وهي مصلحة تتحقق في أحسن صورها حيث يعَّظم الفرد من منفعته المتمثلة في الربح الأوفر من إنتاجه والمتعة الأكثر من إنفاقه، وبما أنَّ إنتاجية الفرد والمجتمع تكون أكبر كلما تخصص الأفراد في الإنتاج وتبادلوا السلع، بالتالي فإنَّ حرية السوق ضرورية لتخصيص الموارد التخصيص الأمثل الذي يقود إلى أكبر إنتاج ممكن، وتعَظيم منفعة المنتجين والمستهلكين كأفراد تمثِّل في مجموعها المنفعة الكلية أو الرفاهية للمجتمع، بالتالي فإن اقتصاد السوق يقود نحو العمالة الكاملة والتوازن الكلي للاقتصاد[6]. واقتضى هذا الفكر في المدرسة الكلاسيكية أن يكون دور الدولة في نطاق ضيق لا يتعدى حماية الأفراد وممتلكاتهم وإنفاذ تعاقداتهم الطوعية وتوفير الخدمات، أي أنَّ دور الدولة يكاد ينحصر في الأمن والدفاع وخدمات أخرى وأصبحت الملكية الفردية لوسائل الإنتاج هي السائدة وذلك كحق طبيعي وكحافز أساسي للإنتاج, ونادي الفكر الكلاسيكي بضرورة أن يكون دور الدولة رقابياً فقط[7].

وقام النظام الشيوعي في روسيا كبديل للنظام الرأسمالي ونقيضاً له وظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) لتوضح فشل النظام الرأسمالي حيث لم تستطع قوى الاقتصاد التفاعل بعضها مع البعض وظهر جلياً وجوب التخلي عن حياد الدولة في الاقتصاد لفك الاختناقات التي تحدث لقوى الاقتصاد[8].

فظهرت المدرسة الكينية في ظل ركود الاقتصاد الرأسمالي فهدمت فكرة نظام الاقتصاد الحر الذي يقود نحو العمالة الكاملة إذ أوضحت أنَّه يمكن تحقيق التوازن مع وجود عطالة وأكدت

على وجوب تدخل الدولة بسياسات مالية فعَّالة تسندها سياسات نقدية لإنهاء العطالة حتى يتحقق التوازن في الاقتصاد[9].

عودة مفاهيم الليبرالية:

ومنذ الستينيات بدأت الأحزاب المحافظة تتسلم السلطة في أكثرية الدول الرأسمالية وجاءت هذه الأحزاب بسياسات ليبرالية لتخصص ما سبق تأميمه من مرافق وتقلصت خدمات دولة الرفاه وكذلك الدعم المقدم لبعض القطاعات الإنتاجية، ولكنها على الصعيد الدولي اتجهت اتجاهاً معاكساً إذ اتجهت نحو تقوية احتكاراتها الدولية والتحايل على مبادئ حرية التجارة المضمنة في "الجات".

وبعد أن حطمت أمريكا نظم بريتون وودوز الذي أقامته لتجعل الدولار بديلا للذهب بإلغاء تحويلها للذهب عام 1971م جعلت من صندوق النقد وسيلة لإرغام الدول المدينة إتباع سياسات خارجية ليبرالية لا تلزم نفسها بها.

وقد ظل هذا الوضع سائداً والذي تتبع فيه الدول العشرة الكبرى سياسات ليبرالية داخلية وحمائية خارجية وتفرض على الدول النامية سياسات ليبرالية داخلية وخارجية حتى اكتملت جولة الأورجواي للتجارة الدولية وأقيمت منظمة التجارة الدولية. وبناءً على ذلك فقدت دول نامية كثيرة المعاملة التفضيلية التي تجدها في تكتلات إقليمية كالسوق الأوربية المشتركة، وأصبحت الدول المعتمدة على الواردات الزراعية معرضة لارتفاع تكلفة وارداتها نتيجة سحب الدعم من المنتجات الزراعية أما الدول الأقدر على المنافسة فهي التي ستجني فوائد تحرير التجارة بحكم تفوقها الكمي والتكنولوجي[10].

وهكذا أصبح مفهوم الحرية الاقتصادية والتحرير الاقتصادي سائداً على الصعيدين القطري والدولي وعاد للنظام الرأسمالي تماسكه بعد إجراءات الإصلاح فيه والتي تمت عبر فترة طويلة من الزمن، وبرز مفهوم المدرسة النيوكلاسيكية أو الرأسمالية الجديدة. وفرضت على الدول النامية سياسات التكيف الاقتصادي والإصلاح الهيكلي من قبل الدول الكبرى عبر "صندوق النقد الدولي – البنك الدولي"، وأصبحت المنافسة غير متكافئة في ظل حرية التجارة الدولية وظهور مصطلح العولمة ودخلت الدول الكبرى في تكتلات اقتصادية لتقوية مراكزها الاقتصادية لمواجهة الدول النامية في ظل اقتصاد حر.

وفي العالم العربي ظهرت الدعوة للحرية الاقتصادية كرد فعل لدعوة الاشتراكية العربية التي دفعها الناصريون والبعثيون والقوميون العرب وذلك في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث بدأت معظم الاقتصاديات العربية مرحلة جديدة تسمي مرحلة الإصلاح الاقتصادي وقطعت شوطاً كبيرا نحو إقامة اقتصاديات تستند إلى اقتصاد السوق وقد رافق هذا التحول تضحيات كبيرة وعدم استقرار في الإنتاج والعلاقات الاقتصادية الخارجية.

وقد حاولت معظم الدول العربية الاستفادة من نصائح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وبرز السؤال: هل يمكن أن يؤدي التحرير الاقتصادي والتحول لاقتصاد السوق إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، تحسين مستويات الإنتاج، خَفض عجز الموازنة والتخلص من آثار التضخم وزيادة الادخار ومن ثم زيادة مستويات الاستثمار. مع العلم أنَّ تقييم النموذج التاريخي للنظام الرأسمالي وفقاً لآليات السوق وتحرير الاقتصاد قد أبرز لنا ظاهرتين هما:

- إهدار الموارد المتاحة.
- تدمير البيئة نتيجة للاستخدام الجائر للموارد.

وهذان الأثران نتيجة طبيعية للتنافس وفقاً لمعيار السعي لتحقيق أقصى ربح، وهو المعيار الرئيسي في ظل اقتصاد السوق، بل اكثر من هذا فان السعي لتحقيق أقصى ربح كان قد لعب ومازال يلعب دورا أساسيًا وبارزًا في تشكيل فنون الإنتاج بما يتلاءم مع هذا القانون وليس بما يتلاءم مع حماية البيئة أو احتياجات المجتمعات والتنمية المستدامة فيها[11].

مفهوم سياسة التحرير في النظريات الاقتصادية:

منذ بداية الثمانينيات بدأت معظم الدول الصناعية والنامية في طرح وجهات جديدة لمسارها الاقتصادي، حيث ظهرت لها مشاكل اقتصادية متنوعة تحتاج إلى معالجات غير تقليدية، وأصاب العالم الصناعي ما يسمى" بالتضخم الركودي" فارتفعت معدلات التضخم وازداد حجم البطالة، أما الدول النامية فقد واجهت مشاكل المديونية المالية، فازدادت التزاماتها نحو النقد الأجنبي عن متحصلاتها منه نتيجة لخدمات الديون العالمية المتزايدة، أما دول المعسكر الاشتراكي آنذاك فبدأت تظهر عليها الأزمة الاقتصادية المكبوتة نتيجة لتحكم الدولة في كل الأنشطة الاقتصادية، لذلك بدأ الاتجاه نحو تقليل مقدار التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وتخفيض حجم القطاع العام، وذلك في إطار برنامج اقتصادي مما أكد على أنَّ النظريات الاقتصادية تحتاج إلى تجديدات وإعادة تقييم مفاهيمها بما يواكب المشكلات الاقتصادية.[12]

النظرية الاقتصادية التقليدية:

كان الاعتقاد السائد لدى أصحاب المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية "التقليدية" أنَّ التوازن أمر طبيعي في الاقتصاد الحر بمعنى أنَّ آلية السوق قادرة على امتصاص أي اختلال قد يحدث في التوازن، فجهاز الأثمان هو آلية السوق الحر واليد الخفية القادرة على تحقيق أمثل استخدام للموارد المتاحة وكان التركيز على جانب العرض باعتبار أنَّ الطلب أمر مفرغ منه وذلك حسب قانون ساي أنَّ العرض يخلق الطلب عليه.

وإنَّ البطالة قد تحدث نتيجة أزمات اقتصادية طارئة لكنها تختفي عن طريق التحول إلى مهن أخرى أو تخفيض الأجور للحد من ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يزيد من المبيعات ويقلل المخزون السلعي وكل ادخار طوعي يتحول إلى استثمار لأنَّ فرص الاستثمار كبيرة وأكد "مالتس" وجود العلاقة بين النمو السكاني واحتياجات الإنسان الضرورية.[13]

كان التفكير الاقتصادي التقليدي يركِّز على الحرية الاقتصادية ويؤكد على قدرة القوى التلقائية في تحقيق التوازن الأمثل للموارد، واعتمد على قانون (ساي) والذي يقول بأنَّ العرض يخلق الطلب عليه المساوي له، واستبعدت النظريات التقليدية التدخل الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي واعتقدت أنَّ النظام الرأسمالي قادر على تحقيق التُوظيف الكامل للموارد. وكان الاعتماد الكامل على آليه السوق وعدم الخوف عند حدوث أي اختلال لأنَّه ظاهرة مؤقتة وجزئية تنتهي في المدى القصير. وجدت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية أن في سعي المنتجين لتحقيق أعلى ربح ممكن وسعي المستهلكين لتحقيق أقصى إشباع ممكن، يتحقق أفضل استخدام للموارد وأفضل عائد للعملية الإنتاجية لكل من اشترك فيها وهذا يقود إلى تحقيق التوازن في الاقتصاد ككل.

ظهور الكساد والمدرسة الكينيزية:

ظهرت بوادر أزمة في الدول الصناعية في الأعوام (1929-1933م) فتفاقمت معدلات البطالة وانخفضت القوة الشرائية، وظهر الكساد وتمثلت مظاهره في انتشار البطالة وانخفاض حجم الناتج القومي وانهيار حجم النقد الدولي، وبدا واضحاً أن افتراضات النظريات التقليدية لا ترتبط بالواقع وفي عام(1936 م) كتب (كينز) كتابه (النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود) حيث أثبت أنَّ حالة التوظف الكامل ليست الوضع الطبيعي للاقتصاد ولكنها حالة خاصة ويمكن أن يتحقق التوازن في الاقتصاد في مستوي أقل من مستوي التوظف الكامل.

ونادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتصحيح مساره بدلاً عن ترك الأمر لتلقائية السوق مما يقود لحدوث الأزمات الاقتصادية المتكررة فمع زيادة الدخل القومي يزداد الميل الحدي للادخار وينخفض الميل الحدي للاستهلاك وفي ذات الوقت تنخفض الكفاية الحدية

لرأس المال فتقل معدلات الأرباح المتوقعة من الاستثمار، هذه العوامل تؤدي إلى فجوة بين الادخار والاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وظهور الكساد نتيجة لانخفاض التدفق النقدي عن التدفق السلعي مما يقود إلى انخفاض الطلب الفعلي الكلي عن العرض الكلي، لذلك نادي (كنيز) بضرورة الاهتمام بجانب الطلب الكلي وأصبح مفهوم الدولة التي تحكم الاقتصاد بدلاً عن قوى السوق التلقائية والمفهوم السائد وكانت هذه محاولة لإنقاذ النظام الرأسمالي وذلك عن طريق جرعة جديدة من السياسات الاقتصادية بواسطة القطاع الحكومي وتشمل سياسات مالية نقدية وأصبح مفهوم الميزانية المتوازنة أمراً عادياً لا يثير الجدل إذا لم يتحقق.

العودة للنظرية التقليدية:

في مطلع السبعينيات ظهرت بوادر أزمة اقتصادية جديدة حيث ارتفعت معدلات التضخم وصاحب ذلك زيادة في حجم البطالة مما سِّمى بالتضخم الركودي، ونسبة لتفاقم المشاكل الاقتصادية في الدول الصناعية في شكل التضخم والبطالة وعجز لموازين المدفوعات وزيادة المديونية العالمية للدول النامية وضعف أداء برامج التنمية، أصبح التدخل الحكومي غير قادر على تحقيق التوظف الكامل لذلك بدأ التفكير في تقليل دور الحكومة وفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة وإتباع سياسات الحرية الاقتصادية ويشمل ذلك رفع القيود الشعرية علي السلع والخدمات بمعني أن تتحدد الأسعار علي أسس اقتصادية دون اعتبار للجوانب الاجتماعية وغيرها، هذا الاتجاه يحمل في طياته مضامين عدِّة من بينها تقليص حجم القطاع العام بتحويل الملكية العامة إلى ملكية فردية ويشمل ذلك القطاع الإنتاجي والخدمي سواء كان يحقق أرباحًا أم يتحمل خسائر، كذلك فتح المجال أمام التحديث التقني الذي يقلل من فرص العمل مما يعني أن التوظف الكامل لن يكون هدفًا تسعي الدول لتحقيقه، بل إتباع سياسات الحرية الاقتصادية يصبح هدف الدولة. وأصبح المطلوب في مجمله تحرير اقتصادي لكسر الجمود الذي ساد نتيجة زيادة حجم الإنفاق الحكومي عن معدله الطبيعي ونتيجة لسيطرة الدولة على أنشطة عدِّة وتحكُّمها في أسعار السوق.

التحرير الاقتصادي في نظر الإسلام:

يقصد بتحرير الاقتصاد تبني أخلاق السوق القائمة على الاعتراف الكامل بصيانة حقوق الملكية الخاصة وترك إنتاج وتوزيع السلع الاستهلاكية والإنتاجية وعناصر الإنتاج لقوى المنافسة غير الشخصية مع رفع كافة القيود التي تعيق المنافسة وعلى رأسها الميول الاحتكارية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

إنَّ الحرية الاقتصادية تعتبر الركن الثاني من أركان الاقتصاد الإسلامي ولكن هذه الحرية مقيدة، ومضمون ذلك أنَّ النظام الإسلامي لا يسمح للأفراد بحرية مطلقة ولكن يقيدها بحدود من القيم التي يؤمن بها الإسلام.

إنَّ الفهم الإسلامي للسوق ودوره في الحياة الاقتصادية يقوم أساساً على مبدأ المنافسة الحرة بين المتعاملين فيه، فمبدأ الحرية الاقتصادية إذن، والمبدأ الأساسي للنظام الإسلامي وهي تعتبر أصلاً من الأصول الإسلامية والتي تستقيم مع الملكية الخاصة وهذه الحرية مقيدة بضابط أخلاقي هو المسئولية عن صيانة الأصول الخمسة في حفظ النفس والنسل والعقل والدين والمال، وبالتالي صيانة المنظومة الاجتماعية وفي الوقت الذي اعترف الإسلام بالحرية الاقتصادية نجده قد وضع عليها قيوداً تستهدف تحقيق أمرين هما:

- أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً، والأصل أنَّ كل نشاط اقتصادي في ظل الإسلام مشروع ، فقط ما ورد في النص تحريمه وذلك تطبيقاً لقاعدة أنَّ الأصل في الأشياء الإباحة. وفي ذلك يقول الله سبحانه وتعالي (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقًا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون) البقرة الآية(188). ويقول رسول الله صلي الله عليه وسلم "من غش فليس مني".

ـ كفالة حق الدولة في التدخل لمراقبة النشاط الاقتصادي للأفراد أو تنظيمه أو لمباشرة بعض أوجه النشاط التي يعجز عنها الأفراد أو يسيئون استغلالها. من حق الدولة في الإسلام أن تتدخل في النشاط الاقتصادي الذي يباشره الأفراد لمراقبة هذا النشاط وتنظيمه ومثال لذلك بيع سيدنا عمر السلع المحتكرة جبراً وتحديده أسعار بعض السلع منعاً من استغلال الناس كذلك نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة، وهذا التدخل يسنده قوله تعالى (يأيها الذين أمنوا أطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم) النساء الآية (59).

واعتراف الإسلام بالسوق ودوره في ظل الحرية الاقتصادية هو اعتراف بالقوة الموضوعية التي تتفاعل فيه وهما قوى العرض والطلب ولا نستطيع تجاوز قول الرسول (ص): (إن الله هو المُسعر) فهذه العبارة تشير إلى أنَّ التدخل في السوق من حيث المبدأ هو ضد السير الطبيعي للقوانين التي يسيِّر الله بها الحياة حيث يعتبر هذا التدخل اعتراضاً وتغييراً للسير الإلهي أو الطبيعي للسوق.[14]

ويشترط الإسلام عدم التدخل من جانب السلطة في السوق ولكن هنالك حالات محددة أجاز فيها الفقهاء لولي الأمر التدخل استثناء من الأصل وهو حرية السوق، وقد دارت بحوث الفقهاء المسلمين حول تحديد الأحوال التي تعتبِّر فيها هذه الحرية لمصلحة راجحة سواء كانت عامة أو خاصة إذ أنَّ الخلاف هو مقدار هذا الاستثناء وحدوده وعلله وأسبابه[15]، حيث أنَّ حق تدخل الدولة مقيَّد بدائرة الشريعة فلا يستطيع ولي الأمر أن يحل ما حرَّمه الله أو الرسول أو يحرِّم ما حلَّه الله والرسول مثل تحليل الربا وإلغاء الميراث.

ويرى المفكرون الاقتصاديون الإسلاميون أنَّه في ظل الحرية التي تسود السوق فإنَّ الأسعار تتكون نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب وأنَّ التغيرات في هذه الأسعار ارتفاعاً وانخفاضاً نتيجة لهذا التفاعل تكون طبيعية ومقبولة وعادلة.

فالسعر في الاقتصاد الإسلامي يتحدد على مرحلتين:

- الأولى تتفاعل فيها العوامل الاقتصادية المتمثلة في قوى العرض والطلب والتي تمثل السير الطبيعي للأسواق، وتكون السوق في هذه المرحلة حرة وبعيدة عن التدخل.

- الثانية يتم فيها التدخل بواسطة ولي الأمر إذا ما استدعى الأمر هذا التدخل لتحديد الأسعار أو توزيع السلع على المستهلكين مثل ظروف الحروب والكوارث الطبيعية.

إنَّ حرية النشاط الاقتصادي في الإسلام تعمل وفقاً لقاعدتي العدل والإحسان ولا يستقيم السوق ما لم تتوفر قاعدته المتمثلة في السلوك الغيري الهادف للسمو الروحي مع الوجود الفعلي للدولة كحارس أمين لمراقبة وتعميق هذا السلوك.

على هذا الأساس يمكن القول بأنَّ الاقتصاد الإسلامي يترك جهاز الأسعار يعمل في حرية تامة وبطريقة تلقائية في تحديد قيم المنتجات الاقتصادية وبالتالي يؤدي دوره ووظائفه الأساسية بالنسبة لتخصيص الموارد وتوزيع السلع والخدمات وتحديد الدخول. مما يؤكد أنَّ الموقف العام للاقتصاد الإسلامي هو حرية التعامل الاقتصادي والاعتراف بدور قوى السوق الطبيعية في الاقتصاد.[16]

تعريف سياسة التحرير الاقتصادي:

تستند فكرة التحول إلى اقتصاد السوق الحر الي مفهوم الاقتصادي (شوم بيتر) عام (1950م) والمبنية على فكرة (الهدم – البناء) وهذا المفهوم يستند على التمييز بين نظامين:

- الأول: تتركز فيه الملكية والإدارة بيد الدولة.

- الثاني: يعمل على تفتيت هذه الملكية، وتغيير الإدارة وإعادة توجيه وتخصيص شامل للموارد (عمليات تكيف وبناء).

وقد لاقت هذه الأفكار قبولاً واسعاً في الدول ذات الاقتصاد الموجه وقام الاقتصاديان (فيشر وجلب)عام(1991م) بتحديد الخطوط العريضة للتحول إلي اقتصاد السوق الحر وتمثلت في ثلاثة خطوط والتي أُطلق عليها مراحل الإصلاح والتي تمثلت في:

1- تحرير الاقتصاد:

وبموجب ذلك يتم رفع القيود الحكومية عن المعاملات الداخلية والخارجية للحكومة.

2- مرحلة تثبيت الاقتصاد الكلي:

وهي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي وعلى المدى القصير وذلك باحتواء الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

3- مرحلة التصحيح الهيكلي:

وهي تهدف إلى هيكلة الاقتصاد على المدى الزمني المتوسط والطويل بالاعتماد على تدني دور الدولة في الحياة الاقتصادية.[17]

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف سياسة التحرير الاقتصادي بأنَّها تعني عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بتحديد الأسعار في السوق حيث يتم تحديد الأسعار بآلية العرض والطلب ويشمل ذلك الأسواق التالية:

1. العرض والطلب في سوق السلع والخدمات.
2. سوق النقد وتشمل أسعار التوازن بين العرض من النقد والطلب عليه.
3. سوق العمالة عرض وطلب العمالة وتحسين الأجور في سوق العمالة.

وهناك تعريف آخر للتحرير الاقتصادي يعني بتحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة في أسواق المال والعمل والسلع النهائية وذلك برفع القيود الإدارية عن النشاط الاقتصادي الخاص وتقليل حجم القطاع العام عن طريق سياسة الخصخصة ويتم ذلك عن طريق الآتي:

1. عدم تدخل الدولة النسبي في النشاط الاقتصادي الخاص بواسطة تحديد لأسعار ووضع القيود الإدارية حيث يترك للقطاع الخاص الحرية الكاملة في استثمار موارده المتاحة بهدف زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، ومن المعروف أنَّ أهداف القطاع الخاص هي تحقيق أقصى ربح ممكن وذلك في ظل القيود التي يعمل فيها ويعتبر الربح من أهم حوافزه للإنتاج. وهو مبدأ أساسي من مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي.
2. تحويل ملكية المؤسسات العامة ذات الصيغ التجارية والصناعية إلى ملكية خاصة في شكل مساهمات عامة.[18]

وللتحرير الاقتصادي تعريف آخر يتضمن أن يسير الاقتصاد وفق قوى العرض والطلب والتي تضمن استمرار النمو الاقتصادي عن طريق آلية السوق "العرض الكلي والطلب الكلي" دون تدخل إداري للنشاط الاقتصادي بواسطة الدولة.[19]

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأنَّ التحرير الاقتصادي هو عبارة عن تبني أخلاق السوق القائمة على الاعتراف بالملكية الخاصة وترك إنتاج وتوزيع السلع الاستهلاكية التي تعوق الإنتاج لقوى المنافسة مع رفع كل القيود التي تعوق هذه المنافسة وعلى رأسها الميول الاحتكارية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فقط ينحصر دورها في السلع العامة التي يفشل السوق في إنتاجها وتوزيعها مثل الأمن والدفاع الصحة والتعليم.

استراتيجيات سياسة التحرير الاقتصادي:

سياسة التحرير الاقتصادي هي إحدى سياسات واستراتيجيات برامج التثبيت والتكيف الهيكلي والتي جاءت نتيجة للتوسع في مفهوم النظرية الاقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى هي حزمة من السياسات الاقتصادية التي يتبناها ويبلورها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذين تم إنشاؤهما بعد الحرب العالمية الثانية، فتعمل تلك الحزمة من السياسات الاقتصادية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها عبر هذه البرامج.

وقد جاء في القاموس الاقتصادي الحديث أنَّ سياسات التثبيت تشير إلى التغيرات المدروسة في أدوات السياسة الاقتصادية الكلية والتي تطبقها حكومة أي دولة استجابة لتغير الشروط أو الظروف الاقتصادية الكلية وذلك من أجل تثبيت الاقتصاد.[20]

ويمكن تعريف التثبيت الهيكلي وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنَّه جملة من السياسات قصيرة المدى توضع بالأساس بوحي من صندوق النقد الدولي وتهدف إلى خفض التضخم واستعادة قدرة العملة على التحويل وتسديد خدمة الديون، وهي تتضمن إجراءات لتقليل النفقات (مثل خفض الدعم والمرتبات)، فضلاً عن تطبيق سياسات مالية وائتمانية ونقدية انكماشية صارمة من أجل إصلاح عدم التوازن الخارجي.

وسياسات التصحيح هي عبارة عن عملية التكيُّف للتغيرات الفجائية والكبيرة وغالباً ما تكون غير المتوقعة لمجموعة الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها.

ويمكن القول بأنَّ سياسات التثبيت الهيكلي هي تلك الحزمة من العوامل والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من الاختلال في التوازن الداخلي والخارجي ومهمتها هي تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة وذلك خلال فترة زمنية معينة، وهي تهدف إلى تحرير الاقتصاد والتجارة من خلال رفع السيطرة والضبط وإتباع الخصخصة وتطبيق سياسات موجهة نحو التصدير وإجراء تعديلات علي هيكل الاقتصاد الوطني.

ظروف تطبيق استراتيجيات برامج التثبيت والتكيُّف الهيكلي:

نجد أنَّ الدول النامية تختلف في خصائصها الاقتصادية عن الدول المتقدمة وبالتالي بدأت تهتم بهذه البرامج، ويرجع ذلك إلى تزايد الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية والتي توافقت مع تزايد مديونية الدول النامية والتي تميزت بسمات مشتركة كانت وراء المشاكل التي عانت منها ومن أهمها:

- وجود معدل للتضخم مرتفع.
- تزايد عجز الموازنة العامة للدولة.
- ضعف ومحدودية الأسواق المالية المحلية.
- وجود دور كبير للقطاع العام مع كفاءة اقتصادية منخفضة لذلك أصبح لزاماً على الدول النامية لكي تخرج من هذه الأزمات تطبيق حزمة سياسات للتثبيت الهيكلي لمعالجة المشاكل والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد النامي.

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد أهداف برامج التثبيت والتكيُّف الهيكلي كالآتي:

أولاً/ تحقيق التوازن المالي الداخلي وتوازن ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي إجمالي يبيِّن كل الحقوق والالتزامات الناتجة عن النشاط الاقتصادي الذي يتم بين الدولة والدول الأخرى، ونجد أن غالبية الدول النامية تعاني من عجز مزمن في ميزان المدفوعات وبشكل خاص عجز في ميزان التجارة المنظورة، يتم تغطيته حسابياً عن طريق الأبواب الأخرى لميزان المدفوعات وتتفاقم المشكلة بالنسبة لبعض الدول النامية والتي يترافق فيها عجز ميزان المدفوعات بعجز الموازنة العامة للدولة ويتم تغطية عجز ميزان المدفوعات عن طريق القروض الخارجية والمعونات.

إلاَّ أنَّه في الثمانينيات زادت المديونية على الدول النامية وتسببت في انحسار الاستثمارات والقروض الأجنبية وازدياد معدل الفائدة مما ترتب على ذلك زيادة الضغوط علي ميزان المدفوعات بدرجة كبيرة وتعميق الاختلال مما اضطر الدول النامية إلى سياسات تتضمن تخفيض سعر الصرف و إزالة القيود التي تعرقل حرية التجارة الخارجية وتخفيض الإنفاق العام وكل هذه

الإجراءات تهدف إلى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة حتى تتم إعادة التوازن المالي الداخلي ويصبح نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً/ استقرار الأسعار:

وذلك عن طريق الوصول إلى معدل منخفض ومقبول من التضخم حتى تتم إزالة التشوهات السعرية والوصول إلى حالة معينة لاستقرار الأسعار.

ثالثاً/ إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات:

وهذا الإجراء يتم عبر تحرير سعر الصرف حتى ولو أدى ذلك إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية وتحرير التجارة الخارجية والعمل على تنمية الصادرات، وذلك عبر إعادة هيكلة الإنتاج وتصبح الصادرات هي المحرك للنشاط الاقتصادي.

رابعاً/ زيادة معدل النمو الاقتصادي:

لقد شهدت الدول النامية في السبعينيات من القرن العشرين تحسناً كبيراً في أدائها الاقتصادي تمثل في تحسُّن شروط التجارة الخارجية المصاحب لارتفاع أسعار بعض المواد الأولية خاصة في مجال الطاقة، ويمكن القول إنَّ هذا العقد شهد أكبر معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي للدول النامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين مع استثناءات قليلة جداً لبعض الدول النامية، وشجعت المؤشرات السابقة الدول النامية على التوسع في إنفاقها الحكومي، معتقدة أنَّها بذلك تهدم الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة وأنَّها تقطع المراحل نفسها التي قطعتها الدول المتقدمة في السابق، ونظراً لعدم كفاية مواردها المحلية فقد لجأت هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لتمويل التوسع الكبير في السياسات الائتمانية وللإنفاق على مشاريع ضخمة غير مجدية اقتصادياً للقطاع العام والتوسع في الدعم المقدم للسلع الأساسية وترافق ذلك مع اعتماد أسعار صرف عالية وتشديد قيود التجارة الخارجية، وبنهاية عقد السبعينات عملت العوامل السابقة على وضع الدول النامية في أزمة مالية واقتصادية كبيرة (باستثناء بعض الدول النفطية التي خففت من أزمتها عوائد النفط ،مع الإشارة إلي تضررها نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الثمانينيات).

إنَّ الأزمة المالية التي واجهتها الدول النامية في بداية الثمانينيات بالنسبة لمجموعة ، وفي مرحلة متأخرة من الثمانينيات بالنسبة لمجموعة أخرى ، قد أدت إلى تحول بعضها من نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي إلى نمو سلبي وإلى انعدام النمو في بعضها الآخر، وإلى انخفاض معدلات النمو في بقايا الدول إلى الدرجة التي دفعت بعض الاقتصاديين إلى انتقاد تسمية الدول النامية، من حيث إنَّها تشير إلى أنَّ هذه الدول تحقق نمواً اقتصادياً ملموساً بينما الواقع يشير إلى أنَّها تزداد تخلفاً وقد دفع ذلك تقرير التنمية البشرية في المنطقة العربية للعام(2002م) إلى إطلاق تسمية "العقد الضائع" على عقد الثمانينيات[21] بالنسبة للعديد من مناطق العالم النامي.

حيث لم تحقق فيه غالبية الدول النامية تطوراً يذكر وترافق ذلك مع تفجر أزمة المديونية العالمية، وفي ظل هذه الظروف طرحت المنظمات الدولية ومن خلفها الدول المتطورة، برامج وسياسات التكييف الاقتصادي كطريق لاستعادة النمو الاقتصادي من خلال تطبيق سياسات الاستثمار وتطبيق مبدأ التخصصية، (الخصخصة Privatization) وهو مصطلح ظهر في إنجلترا عام(1979م) ويشير إلى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بأساليب متعددة، إما تحول كامل للملكية أو تحول جزئي. حيث يصبح القطاع الخاص قائداً لعملية التنمية، وتصحيح أسعار السلع والخدمات مع التحول لسياسات الإنتاج من أجل التصدير وذلك بعد إعادة هيكلة الاقتصاد القومي.[22]

خامساً/ تخفيض التضخم:

لقد سجَّلت حقبة الثمانينيات من القرن الماضي استفحال ظاهرة اقتصادية جديدة هي ظاهرة الكساد التضخمي والذي نشأ بسبب نمو عرض النقود بمعدل نمو الناتج القومي الحقيقي في العديد من دول العالم النامية، وذلك ناتج عن اتجاه معظم الدول النامية إلى سياسات التمويل بالعجز (تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي)، وذلك استناداً إلى النظرية الكينية، وترى برامج التكييف الاقتصادي أنَّ الاقتراض الداخلي أو الخارجي عن طريق رفع سعر الفائدة أفضل من التمويل بالعجز من خلال الإصدار النقدي خاصة في ظروف الدول النامية التي لا تتمتع بمرونة في الجهاز الإنتاجي، فالإصدار النقدي سوف يؤدي إلى التضخم حتماً بينما تعمل سياسة رفع سعر الفائدة المحلية على تخفيض حجم وسائل الدفع المتداولة مما يسهم في معالجة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية، وقد استندت وجهات النظر السلبية للتضخم في حالة البلدان النامية إلى النقاط التالية:

- إنَّ زيادة معدلات التضخم تعمل على خفض معدلات النمو الحقيقية وزيادة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلد.
- إنَّ زيادة معدل التضخم بما يتجاوز معدل الفائدة الاسمية سوف يؤدي إلى تآكل المدخرات المحلية وتآكل رأس المال.
- إن زيادة التضخم تؤدي إلى هروب الاستثمارات الأجنبية وإعادة توزيع الدخل بما يفاقم من أوضاع الطبقات منخفضة الدخل.

سادساً/فتح أسواق البلدان النامية أمام منتجات الدول المتطورة:

لقد وصلت الرأسمالية العالمية إلى مرحلة من التطور في الثمانينيات من القرن العشرين، حيث أصبحت قادرة فيها على زيادة الإنتاج وتنويعه إلى درجة كبيرة جدا، لكن برزت مشكلة عدم القدرة على تصريف هذا الإنتاج المتزايد وذلك بسبب محدودية السوق الداخلية للدول المتطورة الناتجة عن محدودية عدد السكان (يعيش في الدول المتقدمة حوالي مليار نسمة مقابل خمسة مليارات تعيش في الدول النامية[23]) ومحدودية الطلب على منتجاتها في الدول النامية، مما أدى لبروز أزمات فيض الإنتاج الدورية في تلك المرحلة وتفاقم انعكاساتها على الدول المتطورة في حال عدم حلها، فتمَّ أخذ هذه المسألة بالاعتبار عند تصميم برامج التكييف الهيكلي التي تؤدي عن طريق بعض سياساتها مثل فتح أسواق الدول النامية وحرية التجارة وتضييق دور الدولة في الحياة الاقتصادية.. إلخ، إلى ضمان استمرار نمط التقسيم الدولي للعمل، والذي يرسخ الدول النامية كمنتج للمواد الأولية والدول المتطورة كمنتج للسلع الصناعية لضمان استمرار التقدم الرأسمالي في الدول المتطورة عن طريق فتح منافذ تصريف لها في الدول النامية والتوسع في المنافذ المفتوحة سابقاً لنصل إلى نمط رأسمالي يعمل على إعادة الإنتاج على المستوى الدولي.

ونجد أنَّ سياسات وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي تتكون من مكونين أساسين:

أولاً: سياسات التثبيت وتركز على إدارة جانب الطلب:

وهي سياسات تستهدف كبح جماح التضخم وتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ووضع حدود للتوسع النقدي وتوحيد وتحرير سعر الصرف ورفع أسعار الفائدة النقدية إلى المستويات التي تجعلها ذات قيمة حقيقية وإيجابية وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

ثانياً: سياسات التكيف الهيكلي وتركز على جانب العرض:

وهي تعمل على إعادة هيكلة الاقتصاد القومي وتصحيح هياكل الإنتاج وإزالة الاختلالات فيما يسمى بالاقتصاد الحقيقي، للوصول إلى معدل نمو ورفع الاستثمار وزيادة دور القطاع الخاص وإزالة تشوهات الأسعار والتحول إلى نظام الحماية السعرية.[24]

أدوات وإجراءات سياسة التحرير الاقتصادي:

إنَّ سياسات التحرير الاقتصادي تركز في الأجل القصير على إحداث أكبر قدر من الإصلاحات النقدية والمالية ويتوافق ذلك مع قدر قليل من الإصلاحات الهيكلية، أما في الأجل المتوسط والطويل تركِّز على إحداث قدر كبير من الإصلاحات الهيكلية مع قدر قليل من الإصلاحات النقدية والمالية وتتمثل هذه الإجراءات بشكل عام في:

- تخفيض عجز الموازنة عن طريق خفض الإنفاق الحكومي وخفض الدعم ورفع معدل الضرائب وتخصيص القطاع العام.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية وإيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي.
- تحرير التجارة الخارجية من خلال رفع الحواجز الجمركية.
- تخفيض الأجور الحقيقية خاصة في القطاع العام.
- تحرير الأسعار وتحرير أسعار الفائدة.[25]

ولتحقيق تلك الأهداف تستخدم حزمة من السياسات والأدوات لتحقيق ذلك من أهمها:

1. **السياسة النقدية:** وتستخدم هذه السياسة عدداً من الأدوات لها القدرة على تكيِّف عرض النقود للطلب عليها وذلك لمنع التشوهات النقدية من التأثير في الإنتاج الحقيقي وذلك بوضع حدود للتوسع النقدي باستخدام السقوف الائتمانية، والقضاء على الضغوط التضخمية بتخفيض معدل التضخم وتحرير سعر الفائدة وهي أدوات انكماشية في الأجل القصير حيث تتمثل المشكلة الأساسية في إفراط البنوك المركزية في الإصدار النقدي مما يتسبب في التضخم، بالتالي الحل يكمن في ضبط معدلات نمو وسائل الدفع المتداولة بما يتناسب مع نمو الناتج المحلي الحقيقي وذلك باتباع سياسة نقدية صارمة.
2. **السياسة المالية:** هي واحدة من الأدوات الرئيسة لسياسات التحرير الاقتصادي وتركز على زيادة الإيرادات وتخفيض الإنفاق العام بتخفيض إعانات الدعم وتخفيض الإنفاق الاستثماري الحكومي ومحاولة تخفيض العمالة وذلك لتخفيض حجم الأجور و المرتبات وتشمل:
   - تخفيض الإنفاق الحكومي: ويشمل تخفيض الإنفاق الحكومي بأنواعه (استثماري-تجاري-عسكري) وإلغاء الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية وخفض الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والإسكان والمرافق العامة.
   - زيادة الإيرادات الحكومية: وذلك من خلال إصلاح الهياكل الضريبية للاتجاه إلى الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة ورفع أسعار السلع والخدمات التي ينتجها القطاع العام وزيادة أسعار السلع الضرورية لتصل إلى مستواها الحقيقي.
3. **سياسات الخصخصة:** الخصخصة هي مجموعة من القوانين والإجراءات التي تتولى نقل ملكية أو أصول وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص، أفراد وشركات وقد تمَّ تبنِّي سياسة الخصخصة من قبل سياسة التحرير الاقتصادي.[26] وذلك لما فيها من مزايا عديدة منها زيادة الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج وتلافي البيروقراطية التي يعاني منها القطاع العام وتفعِّيل دور المنافسة الحرة في الاقتصاد. إنَّ تقليص دور القطاع العام وتوسيع القطاع الخاص، ركن أساسي لسياسة التحرير الاقتصادي وذلك يرجع لقصور القطاع العام في إدارة المنشآت بالتالي يتم تحويلها للقطاع الخاص. وذلك عن طريق:
   - طرح بيع بعض الأصول بالكامل للمستثمرين.
   - بيع نسبة معينة من أسهم شركات القطاع العام.

- إعادة هيكلة بعض المؤسسات العامة لجذب المستثمرين لشرائها، وإعادة الهيكلة ترتبط إلى حد ما بالمشروعات الخاسرة.[27]

4. **سياسات إلغاء الدعم:** وهي من أهم سياسات التحرير الاقتصادي حيث يتم إلغاء الدعم على السلع الاستهلاكية باعتبار أنَّ الطبقات الغنية هي المستفيدة من الدعم وليس الفقراء المستهدفين لهذه السياسات باعتبار أنَّ الأغنياء يستهلكون أكثر بسبب قدرتهم على الشراء لذلك هم أكثر استفادة من دعم السلع الاستهلاكية.[28]
5. **سياسات الاستثمار:** وهي تهتم بتشجيع الاستثمار خاصة الأجنبي وتحريره من القيود ويظهر ذلك في تطبيق سياسة الخصخصة، حيث يتم إعادة توزيع الاستثمار بين القطاع العام والخاص ويستخدم في ذلك الكثير من الأدوات مثل الحوافز والمزايا والضمانات المعطاة في قوانين الاستثمار وتحرير سوق النقد وغيرها من الأدوات التي تعمل على تحرير الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال، خاصة الأجنبية.
6. **سياسة الأسعار والأجور والدخول:** وتتجه هذه السياسة إلى تحرير كافة أسعار السلع والخدمات وأسعار عناصر الإنتاج مع الاهتمام بالأجور لمقابلة تصحيح الأسعار وتخفيض العمالة في القطاع الحكومي وتوفير صناديق اجتماعية لتخفيف آثار تخفيض العمالة على الفئات المتضررة.
7. **إصلاح القطاع المالي:** تشمل خصخصة البنوك والمصارف وشركات التأمين التابعة للدولة وتحقيق استقلالية المصارف المركزية عن الحكومات، وإقامة أسواق لرأس المال وتطويرها وفتح القطاع المصرفي للمنافسة الخارجية ورفع أسعار الفائدة الاسمية المدينة والدائنة لتتجاوز معدل التضخم وذلك لضمان استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية.
8. **السياسات الاجتماعية:** لقد أدت سياسات التحرير الاقتصادي التي يتم تطبيقها إلى آثار اقتصادية واجتماعية سلبية حيث أدت إلى تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ولذلك شملت إجراءات سياسة التحرير الاقتصادي جملة من السياسات الهادفة لتوفير حماية نسبية للشرائح ذات الدخول المنخفضة في المجتمع وذلك من خلال:

- الإبقاء على مصروفات الصحة الأساسية والتعليم الأساسي أو زيادتها مع خفض النفقات العامة الإجمالية في الوقت نفسه وذلك عن طريق إعادة توجيه هذه المصروفات لخدمة الفقراء أساساً.

- تحسين كفاءة الإنفاق على القطاع الاجتماعي عن طريق توجيه الدعم المقدم، وذلك بالاستعاضة عن خفض سعر السلعة بشكل عام، بخفضه لشريحة من الأفراد بناءً على مؤشر الحاجة الحقيقية مثل نظام الوجبات المجانية في المدارس الحكومية وتأمين الدواء للأمهات اللواتي يعانين من نقص التغذية.[29] إنَّ سياسة التحرير الاقتصادي قد تؤدي إلى حدوث بعض الانعكاسات السالبة على الاقتصاد في مراحل تطبيقها الأولى خصوصاً على اقتصاديات الدول النامية ويمكن تلخيص هذه التشوهات في النقاط التالية:

  - ارتفاع تكاليف المنتج النهائي من السلع والخدمات وبالتالي أسعار تسويقها نتيجة تحرير الأسواق للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج وسعر الصرف، وكذلك تحرير التجارة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية لأصحاب الأجور.

- تأثر قطاعات عريضة من المجتمع خاصة ذوي الدخول المحدودة بتناقص حجم استهلاكها من السلع والخدمات الأساسية وذلك نتيجة لإلغاء أو خفض الدعم المباشر وغير المباشر.
- فقدان فرص العمل نتيجة لسياسات ترشيد الخدمة وخصخصة وحدات القطاع العام الخاسرة.
- السياسات التجارية المنفتحة نحو التحرير برفع القيود والضرائب مع تحرير أسعار الصرف تؤدي في المدى القصير الي رفع التكلفة الأساسية للواردات، مما يزيد من التكلفة على المنتجين بالتالي تظهر عدم القدرة التنافسية لسلعهم المنتجة خاصة سلع الصادر.[30]

وإذا تمَّ استخدام سياسات وحزم اقتصادية وقائية يمكن تلافي الآثار السالبة لسياسة التحرير الاقتصادي، خاصة في الدول ذات الهياكل الاقتصادية الضعيفة، بحيث يقود تطبيق هذه السياسة إلى واقع اقتصادي أفضل، خاصة في الدول النامية التي تعاني اقتصاداتها من اختلالات وتشوهات في الهياكل العامة.

الآثار الاقتصادية لسياسة التحرير الاقتصادي:

1- ميزان المدفوعات والحساب الجاري: أدت برامج التحرير الاقتصادي إلى تحسيَن ميزان المدفوعات والحساب الجاري في كثير من الأحوال، إنَّ تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تحسُّن نسبي في ميزات المدفوعات وشروط التبادل التجاري الخارجي كونها تسببت في تقييد الطلب داخل الاقتصاد الوطني علي المنتجات المستوردة وزيادة الطلب الخارجي علي المنتجات المحلية بافتراض مرونة السعر، كما تمت إعادة جدولة الديون الخارجية وإسقاط جزء منها. أجريت دراسة على ثلاثين بلداً أفريقياً أثناء تنفيذ البرنامج حيث اتضح تحسُن ميزان المدفوعات في خمس البلدان وزيادة الاحتياطات الدولية في ثلثي البلدان.[31]

2-خلق ركود اقتصادي: لقد أثبتت تجربة المكسيك وهي من أطول التجارب في مجال التحرير الاقتصادي وبما لا يدع مجالاً للشك بأن النمو الاقتصادي الذي يحدث أثناء فترة تنفيذ البرنامج والناتج عن تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية كان نمواً اقتصادياً غير مستدام أي انه غير قابل للاستمرار لفترات طويلة كما أنَّ تقرير التنمية البشرية في مصر يشير إلى أنَّ التضخم قد ازداد بمعدل 2%إلى 3%.[32]

3-التضخم: إنَّ أثار سياسات التحرير الاقتصادي على التضخم غير مؤكدة خلال فترة البرنامج كما تشير لذلك (45) اتفاقية إقراض بين صندوق النقد الدولي ودول نامية.

الآثار الاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي:

عمل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علي توجيه جزء من سياساتهم في برامج التحرير الاقتصادي إلى مكافحة الآثار الاجتماعية الناتجة عنه مثل الفقر والبطالة وهذا اعتراف ضمني بهذه النتائج كآثار لتطبيق البرامج وتتركز الآثار الاجتماعية لبرامج التحرير الاقتصادي في:

1-الفقر: إنَّ السياسات الانكماشية التي تتضمنها برامج التكييف الاقتصادي التي أشرنا إليها سابقاً مثل تخفيض القيمة الحقيقية للأجور أو تثبيتها على الأقل وتخفيض أو إلغاء الدعم للسلع والخدمات الحكومية وزيادة أسعار منتجات القطاع العام وفرض ضرائب غير مباشرة، سوف تؤدي إلى زيادة الفقر وتشكيل هرم اجتماعي تتألف قاعدته من شريحة واسعة من الطبقات الفقيرة متزايدة العدد وتتربع على قمته مجموعة صغيرة تزداد غنىً، وبالرغم من تبني برامج التكييف الاقتصادي لمجموعة من البرامج الموازية التي تطبق

بهدف التخفيف من حدة هذه الآثار فإن أثرها يعتبر محدوداً جداً كما أنَّ فترة تطبيق هذه البرامج قصيرة وعملياً لا تغير شيئاً يذكر في النتيجة السابقة.

2- التفاوت في توزيع الدخل: إنَّ عمليات الخصخصة التي تمت في الدول النامية دون توفر البيئة القانونية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة وافتقار هذه الدول لاستراتيجية بعيدة المدى في هذا المجال، أفضت إلى تشكيل طبقة قليلة العدد تسيطر على الموارد والقرار الاقتصادي للبلد وافتقار الشريحة الكبرى من الشعب، وهذا ما بدا واضحاً في دول التحول الاقتصادي خلال مسيرتها باتجاه اقتصاد السوق، كما أنَّ التضخم المرافق يعيد توزيع الدخل والثروة بطريقة عشوائية ضد مصلحة الطبقات الفقيرة، وكذلك الأمر لسياسات إلغاء الدعم الحكومي للسلع والخدمات وتخفيض القيمة الحقيقية للرواتب والأجور.

3- البطالة: إنَّ السياسات المتبعة لتنفيذ البرامج والمتمثلة بالتخلي عن عدد كبير من عمالة القطاع العام والتوجه نحو الخصخصة والتخلي عن سياسات التوظيف في القطاعات الحكومية قد أدت إلى تزايد نسبة البطالة، نتيجة رفدها بأعداد العمال الذين يتم تسريحهم بالإضافة إلى الذين يدخلون سوق العمل كل عام، ولا يجدون وظائف نتيجة تقليص التوظيف الحكومي ويؤكد دراسة كل من حالة المكسيك ومصر هذه النتائج.

التحرير الاقتصادي ودور الدولة:

إنَّ مفهوم التحرير الاقتصادي والذي يشمل تحرير الأنشطة الاقتصادية من القيود وحرية التفاعل الحر لقوى السوق وانتقال عوامل الإنتاج وتحرير العملة وإلغاء الرقابة على النقد وفك قيود الأسعار والتجارة الخارجية وتحفيز القطاع الخاص ليصبح القطاع الرائد.(33)

هذا المفهوم تم عكسه بصورة سلبية على دور الدولة بدون النظر إلى عملية التطور التاريخي للدولة وموقعها في قيادة مسيرة الاقتصاد الوطني السياسي والاجتماعي، ويرجع ذلك إلى خيبة الأمل التي عايشتها كثير من الدول بفشل أساليب التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المركزي والمختلط مما أدى إلى عدم اليقين في كفاءة أداء القطاع الحكومي خاصة بعد الأزمات التي ضربت هذا القطاع في السبعينيات والثمانينيات.(34)

وقد ساعد ذلك في دفع الحماس نحو الأخذ بسياسات الخصخصة بشكل عام وهي أحد أركان التحرير الاقتصادي وبرامج التصحيح وإعادة الهيكلة.

إنَّ إنفاق الدولة لمقابلة الخدمات الأساسية خاصة في مجالات الصحة والتعليم والدفاع والأمن يشكل جزءًا أساسياً للنشاط الاقتصادي ومحركاً للقطاع الخاص وينعكس تقليص هذا الإنفاق إلى انخفاض مباشر في نمو الاقتصاد والناتج المحلي والإجمالي.(35)

إنَّ مستقبل عمليات التحول الاقتصادي إلي اقتصاد السوق في البلدان النامية وإن كانت تتجه إلى توسيع دائرة القطاع الخاص وفتح المجال أمامه لاتخاذ زمام المبادرة في مجالات الاستثمار وإنشاء الشركات المساهمة، إلا أننا يجب أن نضع في الاعتبار أنَّ العمق الاستراتيجي لهذه التحولات سيظل محكوماً في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها تلك البلدان النامية بمدى قوة القطاع الحكومي في إيجاد المبادرات الاستثمارية واستكمال بناء البنيات الأساسية المكملة والجاذبة للاستثمار الخاص، أيضا بحكم أنَّ المشاريع الاستراتيجية تتطلب تواجداً فاعلاً للدولة في إدارتها وذلك لضمان بقائها كجسم وطني يخدم الأهداف القومية العليا للدولة.

وعلى هذا الأساس ينظر إلى سياسة التحرير الاقتصادي في البلدان النامية في إطار الحاجة إلى ضمان وصول عائد التحرير السعري للمنتج الحقيقي للسلعة مما يستدعي العمل على تحقيق ذلك بنسبة مؤسسية فاعلية. وعند تحقيق هذا الهدف تؤدي سياسة التحرير دورها وهو زيادة الإنتاج ورفع معدلات الإنتاجية، وتجدر الإشارة إلى ضرورة منع قيام الاحتكارات الضخمة التي تولّد

التشوهات فيزداد الربح غير العادي وتقل الكفاءة الإنتاجية وهذه الإجراءات لا تتعارض مع سياسة التحرير بل تزيد من قوة فاعليتها.

وقد جاء في إعلان كوبنهاجن الذي أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية الصادر في مايو(1995م) إنَّ برامج التكيُّف يجب أن تحوي أهداف تنمية اجتماعية خاصة لاستئصال الفقر وتحقيق العمالة الكاملة المنتجة. وطبيعي أنَّ اقتصاد السوق الحر لا يؤمِّن هذه التنمية، لذلك ظهرت مؤخراً الدعوة لما يسمى اقتصاد السوق للبعد الاجتماعي وهي دعوة لاقتصاد قائم على حرية السوق التي تحرسها دولة تحافظ على هذه الحرية من القوى الاحتكارية وتدعم الانعكاسات الإيجابية للتنمية الاقتصادية على المجتمع وتصحح آثارها السلبية على المجتمع خاصة التمايز الاجتماعي الناشئ من عدم توازن العرض في الحاجات الضرورية.

الاستنتاجات:

1. وضح من خلال الدراسة أن سياسة التحرير الاقتصادي هي واحدة من سياسة الاقتصاد الكلي التي تهدف إلي إصلاح الاقتصاد عن طريق التوجه نحو اقتصاد السوق وإفساح المجال للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
2. التحرير الاقتصادي امتداد طبيعي لسياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي تفرضها علي الدول النامية مقابل الحصول علي مساعدات مالية وفنية من هذه المؤسسات.
3. تحتوي سياسة التحرير الاقتصادي علي حزمة من الإجراءات التي تهدف إلي استقرار الاقتصاد وتشمل جانبي الطلب والعرض الكلي.
4. يمكن أن تؤدي سياسة التحرير الاقتصادي إلي اثار إيجابية اقتصادية وأخري سلبية اجتماعية.

التوصيات:

1. ضرورة مراعاة البعد الاجتماعي لمحدودي الدخل والاهتمام بالشرائح الضعيفة خاصة عند إلغاء الدعم الحكومي وإنشاء صناديق لدعمهم حتي لا ينتشر الفقر في المجتمع.
2. تقليص الدور الحكومي يجب أن يتم تدريجيا حتي لا تتأثر قطاعات الاقتصاد المختلفة عند خروج الحكومة من النشاط الاقتصادي.
3. العمل على إحداث التوازن في الاقتصاد عن طريق المزج بين السياسات المالية والنقدية والتجارية.
4. إفساح المجال للقطاع الخاص ليلعب دوراً مؤثرا في رسم السياسات الاقتصادية الكلية.

المراجع:

(1) محمد هاشم عوض، الدعوة للتحرير الاقتصادي عبر القرون، ورقة عمل، جامعة الخرطوم 1998م، ص1.

(2) محمد إبراهيم غزلان، موجز في الفكر الاقتصادي، مطبعة التجارة، القاهرة 1960، ص6.

(3) المصدر السابق، ص7.

(4) عبد الكريم كامل عبد الكاظم، النظم الاقتصادية المقارنة، مطبعة بغداد، بغداد 1988، ص49.

(5) زينب حسن عوض الله، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000م، ص114.

(6) محمد إبراهيم غزلان، مصدر سابق، ص7.

(7) عبد المنعم السيد، مبادئ الاقتصاد، ب د، ب ت، ص35.

(8) أحمد عبد الله إبراهيم، الفكر الاقتصادي قديماً وحديثاً، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة النيلين، الخرطوم 1997م، ص165.

(9) محمد إبراهيم غزلان، مصدر سابق، ص250.

(10) محمد هاشم عوض، مصدر سابق، ص4.

(11) سعيد حافظ، سياسات التكيف وأليات السوق، المجلة المصرية للتنمية، القاهرة العدد الأول، يونيو1994، ص17-18.

(12) محمد أبو القاسم أبو النور، مفهوم سياسات التحرير في النظريات الاقتصادية، ورقة مقدمة، جامعة الخرطوم 1997م، ص1.

(13) احمد حافظ الحسيني، التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس، القاهرة 1974م، ص75.

(14) محمد كمال الدين عطية، التكاليف والتسعير في الفكر الإسلامي، دار النشر، الطبعة الأولى، القاهرة 1977م، ص45.

(15) محمد المبارك، الحسبة في الإسلام، دار الكتب العربية، القاهرة 1967، ص16.

(16) حسين علي عبد الحميد، السوق وتنظيماته في الاقتصاد الإسلامي، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، 1406هـ، ص30.

(17) وفاء خضر، القاعدة الاقتصادية لاستراتيجية التحول إلى اقتصاد السوق، ب. د، ب. ت، ص38.

(18) محمد يحي يس، مبادئ علم الاقتصاد، المطبعة العربية، القاهرة 1971م، ص32.

(19) صلاح الدين بامسيق، أسس علم الاقتصاد، مكتبة النهضة المصرية، طبعة أولى، القاهرة 1956م، ص50-51.

(20) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، مطبعة النيل العربية، القاهرة 2002م، ص210.

(21) تقرير التنمية الإنسانية في المنطقة العربية للعام 2002م، ص 81.

(22) قاسم عبد الرضا الدخيلى، الاقتصاد الكلي النظرية والتحليل، منشورات اليجا، مالطا 2001، ص416.

(23) تقرير UNITED NATIONS POPULATION DIVISION الصادر عن الأمم المتحدة نقلاً عن موقع,WWW.UN.ORG.

(24) عبد المطلب عبد الحميد، مصدر سابق، ص218.

(25)فوزي الإخناوي، دول الجنوب وأزمة الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولي، القاهرة 2000م، ص51.

(26)محمد العريان، مجموعة اتفاقيات لتمويل البنوك التجارية في المكسيك، مجلة التمويل والتنمية عدد أيلول 1990، ص26.

(27) الطيب علي عبد الرحمن، العولمة قدر أم اختيار، وزارة الثقافة والسياحة، الخرطوم يونيو 2002م، ص90.

(28) محمد عبد الرحمن أبو شورة، مجلة التنمية الصناعية، العدد السابع1996، ص37.

(29)هيلين ريب وسونيا كارفا للوا، التكييف والفقراء، مجلة التمويل والتنمية، عدد أيلول 1990، ص 16.

(30) محمد هاشم عوض، تجربة السودان في التحرير الاقتصادي، ب.د، ب.ط، ص8.

(31)صالح محمد نصولي، التصحيح الهيكلي في أفريقيا جنوب الصحراء، مجلة التمويل والتنمية عدد سبتمبر 1993، ص22.

(32)محمد عبد الشفيع عيسي، الأبعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي والخصخصة في مصر، مطبعة بيروت، لبنان1999، ص289.

(33)محمد رياض البرش، الخصخصة آفاقها وأبعادها، مطبعة دار الفكر، دمشق2002، ص14.

(34) محمد الحسن مكاوي، المتغيرات في النظام الاقتصادي والإنمائي في السودان، المركز القومي للإنتاج الإعلامي، الخرطوم 2005م، ص60.

(35) ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية1999م، ص30.

****